١٢

الوحدة الثانية عشرة

حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

أخي الطالب / أختي الطالبة:

يتوقع – بعد دراستك لهذه الوحدة – أن تكون قادراً على:

١ – إدراك عناية النظام الأساسي للحكم بحقوق الإنسان.

٢ – توضيح رسالة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان.

٣ – معرفة عناية المملكة بحقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي.

٤ – شرح جهود المملكة في دعم حقوق الإنسان في داخل المملكة وخارجها.

عناية المملكة بحقوق الإنسان على المستوى الوطني

۞ أولاً: حقوق الإنسان في الأنظمة.

تضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية[1]، كثيرًا من المبادئ التي تُعنى بحماية حقوق الإنسان، وغرس ثقافتها في المجتمع. ومن مواد هذا النظام ذات الصلة ما يأتي:

١ – **المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولة حقوق الإنسان.. وفق الشريعة الإسلامية:** هذه المادة توضح مدى عناية المملكة بحقوق الإنسان، تلك العناية التي لا تقف عند مجرد الاعتراف بالحق، بل تتجاوز ذلك إلى حماية الحق، وضمان استيفائه، كما أنها توضح جوهر حقوق الإنسان التي تحافظ عليها المملكة، حيث تقصرها على الحقوق التي تتفق مع الشريعة الإسلامية.

٢ – **المادة الثامنة عشرة: تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة، على أن يُعوّض المالك تعويضًا عادلًا:** فهذه المادة تكفل حرية التملك، بما فيها حرية الكسب مادام يتم بالطرق الشرعية، ويكون لصاحب الملك الحق في أن يتصرف في ماله كما يشاء في حدود تعاليم الإسلام، ويضاف إلى ذلك حقه في أن يتمتع بحماية هذه الملكية من كل اعتداء؛ سواء أكان من قبل الأفراد أم من قبل الدولة، فإذا اعتدى مواطن على ملك مواطن آخر عاقبت الدولة المعتدي، وأنصفت

---

(١) يمكن الاطلاع على مواد النظام في: موقع هيئة الخبراء لمجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية: (https://www.boe.gov.sa).

المعتدى عليه، وإذا أرادت الدولة نزع ملك مواطن للمصلحة العامة، كفتح الطرق أو توسيعها، فإن الدولة تدفع للمواطن الذي نزعت ملكيته للمصلحة العامة تعويضًا عادلًا.

٣ – **المادة الثامنة والعشرون: تيسِّر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه...، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل:** تمثل هذه المادة القاعدة الرئيسة التي تنطلق منها رؤية المملكة العربية السعودية تجاه حق العمل وحقوق العمال، حيث تلزم المادة الدولة بالقيام بعمل إيجابي حيال توفير الوظيفة المناسبة لكل مواطن، لكونها حقًّا مشروعًا له ما دام قادرًا عليها، كما تلزم المادة الدولة بوضع التراتيب النظامية التي تحفظ حق العامل القائم على رأس عمله بما لا يضر بمصلحة صاحب العمل.

٤ – **المادة الثلاثون: توفر الدولة التعليم العام...، وتلتزم بمكافحة الأمية:** إن حق المواطن في التعليم هو النواة التي انطلقت منها النهضة التعليمية الحديثة التي تشهدها المملكة، حيث حرصت المملكة منذ نشأتها على رعاية حق التعليم، وضرورة توفيره، فأنشأت المدارس والمعاهد والجامعات، وجلبت الأكفاء المتميزين، وكرست الميزانيات الضخمة، لتوفير خدمات تعليمية متميزة.

٥ – **المادة الحادية والثلاثون: تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن:** لا تقف هذه المادة عند حد الاعتراف بحق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية، بل ترقى إلى مستوى الكفالة بضمان توفير ذلك الحق، ويتأكد حق المواطن وأسرته في الحالات الخاصة كما نصت المادة

(٢٧) على أن «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي».

٦ – **المادة السادسة والثلاثون: توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه، إلاّ بموجب أحكام النظام:** تقرر هذه المادة حق الأمن لكلِّ الموجودين بالمملكة من مواطنين ومقيمين، وحريتهم في تصرفاتهم وسلوكياتهم، ما دامت لا تخرج عن إطار النظام، وهذا ما التزمت به المملكة منذ تأسيسها، كونه يدخل ضمن المسؤولية الشرعية للحاكم، فقد كان واضحًا في فكر ولاة الأمر في هذه البلاد معنى التلازم بين الأمن والنهضة؛ ولذا يصح القول بأن ما تحقق للمملكة من تنمية اقتصادية واجتماعية إنما كان بفضل الله، ثم بالجهود الأمنية التي كرست الاستقرار في جميع المجالات.

٧ – **المادة السابعة والثلاثون: للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها، ولا تفتيشها إلاّ في الحالات التي يبينها النظام:** تشير هذه المادة إلى حماية الحق في التمتع بحرمة المسكن، حيث تقرر أنه لا يجوز دخول المنازل إلا برضى أصحابها أو لمسوغ نظامي؛ كأن يخفي صاحب البيت مجرمًا، أو شيئًا ممنوعًا، كالمخدرات والأسلحة، فعندئذٍ تقوم الأجهزة الأمنية بدخول المنزل لتفتيشه بعد أخذ الإذن من الأجهزة المختصة.

٨ – **المادة الثامنة والثلاثون: العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي، ولا عقاب إلاّ على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي:** تكفل هذه المادة حق الحرية الشخصية، فطبقاً لها لا

يجوز تجريم مواطن أو مقيم بجرم لا ينص عليه النظام العام المستمد من الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يقضى بأي عقوبة لا تجيزها الشريعة الإسلامية، ولا يعاقب الشخص على فعل بدر منه قبل صدور ما يجرِّم ذلك الفعل.

۞ ثانياً: الهيئات والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

امتد اهتمام المملكة العربية السعودية بمسألة حقوق الإنسان على المستوى الوطني؛ ليشمل نشاط كثير من الجمعيات الحكومية والأهلية التي تُعنى بشأن قضايا حقوق الإنسان في المجتمع المحلي، ومن أهم هذه الهيئات:

١ – **هيئة حقوق الإنسان**[1]: أنشئت هيئة حقوق الإنسان بتاريخ ١٤٢٦/٨/٨هـ، وهي هيئة حكومية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وترمي إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، كما تعمل على نشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد هيئة حقوق الإنسان الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في المملكة.

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام في ممارسة مهماتها المنصوص عليها في نظامها، وأبرز أعمال الهيئة ما يأتي:

- التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما

(١) نظام الهيئة، متاح على الرابط التالي: (http://www.alriyadh.com/102082).

يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.

- إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة، واقتراح تعديلها وفقًا للإجراءات النظامية.
- متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها.
- إبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها.
- الموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع ما يلزم منها من رئيس الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء.
- زيارة السجون، ودُور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء.
- تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها.
- وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها؛ وذلك من المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.

٢ – **الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان:** تمت الموافقة على إنشائها بتاريخ ١٤٢٥/١/١٨هـ[١]، وهي هيئة وطنية مستقلة ماليًا وإداريًا، وليس لها أي ارتباط بأي جهاز حكومي، وترمي إلى ما يأتي[٢]:

- العمل على حماية حقوق الإنسان وفقًا للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة، ووفقًا للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة، ووكالاتها، ولجانها المختصة، وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية.
- التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
- الوقوف ضد الظلم، والتعسف، والعنف، والتعذيب، وعدم التسامح.

ومن أبرز اختصاصات الجمعية ما يلي[٣]:

- التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
- التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، وفق ما ورد في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، وميثاق الأمم المتحدة، والمواثيق والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تلقي الشكاوى، ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

---

(١) ينظر: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: النظام الأساسي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (٧).

(٢) ينظر: المرجع السابق (٨).

(٣) المرجع السابق (٨ – ٩).

- تقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف، ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان.
- التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام، والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص.

***

عناية المملكة بحقوق الإنسان على المستوى الدولي

يمكن الوقوف على إسهامات المملكة العربية السعودية، وجهودها في العناية بحقوق الإنسان دوليًا من الاطلاع على المحاور الآتية:

❁ أولاً: الإجراءات التي قامت بها المملكة على المستوى الدولي.

قامت المملكة بكثير من الإجراءات الدولية التي تؤكد دائمًا عملها الفعال في مجال حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الإجراءات ما يأتي:

١ – أكدت المملكة، وتؤكد باستمرار، على أنها مع كل جهد دولي يرمي إلى حماية حقوق الإنسان، كما أعلنت في أكثر من مؤتمر واجتماع دوليين أنها ترحب بالآليات التي شكلتها الأمم المتحدة في هذا الصدد، وفي مقدمتها لجنة حقوق الإنسان بجنيف، كما تؤكد المملكة باستمرار دعمها وتأييدها للهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وما صدر عنها من صكوك دولية على مدار أكثر من خمسين عامًا.

٢ – ما تزال المملكة تساهم في عدد من صناديق حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل صندوق ضحايا التعذيب، وصندوق منع التمييز العنصري، وصندوق حقوق الطفل، وغيرها من الهيئات.

٣ – انتخاب المملكة في ١٠ مايو ٢٠٠٦م لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة.

❁ ثانياً: موقف المملكة من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

تتضح إسهامات المملكة في مجال حقوق الإنسان على المستوى العالمي من مواقفها من المواثيق والاتفاقات الدولية المعنية بهذا المجال، وفيما يلي إشارة إلى أهم هذه المواثيق التي انضمت إليها المملكة.

١ – انضمت لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام١٩٥٠م.

٢ – انضمت لاتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٦م.

٣ – انضمت لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة عام١٩٩٧م.

٤ – انضمت لاتفاقية القضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها عام ١٩٩٧م.

إن هذا الدعم للاتفاقيات الدولية لم يجعل المملكة تنجر وراء ما تدعو إليه بعض هذه الاتفاقيات من ممارسات وأحكام تصادم الشريعة الإسلامية، بل ظلت المملكة تتحفظ على كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تلك الاتفاقيات، كما تقدم ذلك عند الحديث عن الاتفاقيات الدولية والموقف منها.

❁ ثالثاً: البعد الإنساني للسياسة الخارجية السعودية.

يعد نشاط وزارة الخارجية السعودية في مجال المساعدات والإعانات الدولية من أهم الشواهد التي تدلل على عمق ارتباط السياسة السعودية بمجال حقوق الإنسان، وفيما يلي عرض لجانب من هذه المساعدات:

١ – قدمت المملكة مساعدات بلغت قيمتها ٦٩,٣٣٨ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٩م، حسب البيانات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠م استفاد منها أكثر من ١٠٠ دولة من مختلف مناطق العالم دون تمييز.

٢ – تعد المملكة أكبر الدول العربية المانحة للمساعدات بنسبة ٦٤,٤ ٪ من إجمالي المساعدات العربية البالغة ١٠٧,٧ مليارات دولار خلال العقود الثلاثة من ١٩٧٠م – ١٩٩٩م.

٣ – تتبوّأ المملكة المرتبة الأولى عالميًا من حيث قيمة المساعدات التي تقدمها إلى الدول الأخرى، وذلك بالنظر إلى نسبة المساعدات المقدمة منها إلى الناتج القومي الإجمالي، والتي قدرت في المتوسط بنحو ٢,٨٪ و٣,٥٪ خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وانخفضت إلى ١,١٪ عام ١٩٩٩م، وعلى الرغم من ذلك فهي نسبة تفوق بكثير نسبة المساعدات المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية (داك) (**DAC**) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (**OECD**)، كما أن نسبة المساعدات السعودية إلى الناتج القومي تجاوزت بكثير نسبة ٠,٧٪ وهي النسبة المحددة من الأمم المتحدة هدفًا للمساعدات الإنمائية المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة.

٤ – أوْلت المملكة اهتمامًا واسعًا للقضايا الإنسانية المعاصرة المتصلة بالحروب والكوارث الطبيعية، ودائمًا ما يأتي التحرك السعودي مبكرًا وفاعلًا لمواجهة هذه الأزمات، من أجل تخفيف آلام المتضررين بصورة فعلية، وقد جرت العادة إلى جانب المساعدات الحكومية الرسمية التي تقدمها الدولة بفتح

حسابات لتلقي التبرعات في البنوك الوطنية السعودية ؛ ممّا يعكس نجاح المملكة في غرس ثقافة حقوق الإنسان في قلوب مواطنيها.

٥ – الدعم الكبير للاجئين عبر العالم، ومن ذلك على سبيل المثال:

- تلقى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين منذ فترة طويلة إسهاما سنويًّا في ميزانيتها من المملكة العربية السعودية.
- تبرع المملكة لمساعدة اللاجئين في إفريقيا والصومال.

مساهمة المملكة في إعانة ثلاثة ملايين لاجئ على الحدود الأفغانية الباكستانية من العجزة والنساء والأطفال.

- اهتمام المملكة بأحوال اللاجئين في البوسنة والهرسك وباكستان بتقديم الدعم المالي والعيني لهم ؛ من أجل الوفاء، ولو بالحد الأدنى، من متطلبات حقوقهم الإنسانية.

❊ ❊ ❊